إثيوبيا: يجب أن تكف الشرطة عن استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين

تدعو منظمة العفو الدولية السلطات الإثيوبية إلى ضمان امتناع الشرطة عن الاستخدام المفرط للقوة عند التعامل مع التظاهرات، وذلك بعد أن قامت الشرطة بتفريق مظاهرات حاشدة في أديس أبابا أمس بطريقة عنيفة. ويجب على السلطات الإثيوبية أن تحترم حقوق المتظاهرين في ممارسة حقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي.

وتبين بعض لقطات الفيديو والصور الفوتوغرافية التي نشرت على الإنترنت الشرطة وهي تضرب المتظاهرين الذين يبدو أنهم لم يحاولوا المقاومة، وتبين قنابل الغاز وهي تستخدم ضد الحشد. وقد قال أحد الصحفيين في أديس أبابا لمنظمة العفو الدولية إن 48 شخصا قد أصيبوا بجراح خطيرة ونقلوا إلى مستشفيات مختلفة وإن كثيرين آخرين تعرضوا لإصابات طفيفة. وتبين اثنتان من الصور بعض الجرحى وهم يعالجون في المستشفى. كما أفادت الأنباء بالقبض على مئات آخرين.

وقد اندلعت التظاهرات يوم الثلاثاء عقب انتشار لقطات فيديو تبين مقتل نحو 30 شخصا يعتقد أنهم إثيوبيون عل أيدي جماعة "تنظيم الدولة الإسلامية" المسلحة في ليبيا. وقد تبين أن اثنين من الضحايا الذين حددت أسماؤهم هما من أهالي تشيركوس في أديس أبابا، فتجمع مئات من الأقارب والأصدقاء أمام منزلي عائلتيهما قبل أن يتدفقوا إلى الشوارع باتجاه ميدان ميسكيل. ويظهر الكثيرون من المتظاهرين في الصور الفوتوغرافية ولقطات الفيديو التي نشرت على الإنترنت وهم يحملون صورا للرجلين.

واستؤنفت التظاهرات صباح الأربعاء مع تجمع الآلاف في ميدان ميسكيل حيث كان قد تم تنظيم مؤتمر حاشد في إطار أيام الحداد الرسمية الثلاث التي أعلنتها الحكومة. واشترك نحو مائة ألف شخص في التظاهرات التي كانت موجهة في البداية ضد عمليات القتل التي قام بها تنظيم الدولة الإسلامية، لكنها تحولت لاحقا إلى غضب على الحكومة، بما في ذلك عجزها عن حماية المواطنين الإثيوبيين، ودعواتها العامة للإصلاح السياسي. وطبقا للأنباء فقد بدأت الشرطة في تفريق الحشد المتجمع مستخدمة القوة بعد أن

هتف بعض المتظاهرين بشعارات خلال المؤتمر، ومع تصاعد حدة الموقف وقعت صدامات بين المتظاهرين والشرطة.

وفي بيان ألقاه وزير الاتصالات رضوان حسين مساء الأربعاء اتهم الوزير حزب سيمایاوي (الحزب الأزرق) المعارض بمحاولة التلاعب بالتظاهرات لخدمة مآربه السياسية الخاصة وتحريض العامة على العنف، وهو ما أنكره الحزب. وقال الوزير إن سبعة من ضباط الشرطة قد أصيبوا ونقلوا إلى المستشفى، لكنه لم يذكر شيئا عن الإصابات التي لحقت بالمتظاهرين أو القبض على عدد منهم. وقد ألقي القبض على ثمانية من أعضاء حزب سيمایاوي منهم ثلاثة من المرشحين في الانتخابات العامة القادمة المزمعة في 24 مايو/أيار 2015، وهم ووينيشيت مولا، وتينا تايوو، وإرمياس سيوم، ودانيال تسفاي، وتواضروس أسيفا، وإسكندر تيلاهون، وماستيوال فاديكو، ووينديكاشيو أديس. كما أدخل على الأقل عضو آخر من أعضاء الحزب إلى المستشفى بعد أن ضربته الشرطة على رأسه.

إن من الواجب على السلطات الإثيوبية أن تسهل للناس ممارسة حقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي. وإذا كان هناك سبب مشروع يجعل من الضروري تفريق تجمع ما، فيجب على الشرطة أن تتحاشى استخدام القوة متى كان ذلك ممكنا، أما إذا لم يكن ذلك واردا فيجب عليها قصر أي استخدام للقوة على الحد الأدنى الضروري. فلا يجوز للمسئولين عن تنفيذ القانون استخدام القوة إلا في حالة الضرورة القصوى وإلى الحد المطلوب لأداء واجبهم.

ويجب على السلطات في إثيوبيا أن تضمن إجراء تحقيق فعال ومحايد في استخدام القوة من جانب الشرطة ضد المتظاهرين خلال التظاهرات، وأن تضمن أنه لو ثبت قيام أي من رجال الشرطة باستخدام القوة غير الضرورية أو المفرطة فإنهم سيخضعون لعقوبات تأديبية وجنائية حسبما يقتضي الأمر. إذ إن الاستخدام التعسفي للقوة أو استخدامها بما ينطوي على الانتهاك أمر يستلزم إقامة الدعوى ضده باعتباره جريمة جنائية.

وتحث منظمة العفو الدولية السلطات الإثيوبية على ضمان التزام الشرطة بالقانون الدولي ومعايير استخدام القوة من جانب المسئولين عن تنفيذ القانون عند قيامها بالتعامل مع المظاهرات في المستقبل. واليوم بينما

يفصلنا شهر واحد عن الانتخابات العامة المزمع عقدها يوم 24 مايو/أيار ينبغي على السلطات الإثيوبية أن تلتزم بتسهيل ممارسة المتظاهرين لحقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي.

Index: AFR 25/1515/2015

Amnesty International Public Statement